

نظام الانقلاب ينتقم من المعارضين باعتقال أقاربهم والتنكيل بأسرهم



الخميس 10 سبتمبر 2026 06:20 م

لم تنتهِ معاناة محمد علاء الدين عبد العظيم، شقيق الإعلامي المصري المعارض محمد ناصر، باعتقاله قبل أكثر من ثمانية أعوام، بل انتهت حياته داخل زنزانة في سجن المنيا شديد الحراسة، عن عمر ناهز 64 عاماً، بعد تعرضه لأزمة قلبية، وفق ما أعلنته جهات حقوقية. وتقول منصات حقوقية إن عبد العظيم ظل يعاني داخل زنزانيته لنحو ساعة ونصف من دون تدخل من إدارة السجن، رغم استغاثات المعتقلين ومحاولاتهم لطلب المساعدة.

وفاة عبد العظيم تفتح من جديد ملفاً بالغ الحساسية في مصر: استخدام أقارب المعارضين المقيمين خارج البلاد كأداة ضغط وعقاب، إلى جانب أوضاع المعتقلين المرضى وكبار السن والحبس الاحتياطي المطول. فالرجل الذي احتُجز منذ عام 2018 على خلفية قضايا قالت وسائل إعلام مصرية إن اتهاماتها تضمنت التهكم على مؤسسات الدولة وسب وقذف أحد أفراد الشرطة، وثقت مؤسسة حرية الفكر والتعبير قضيته لاحقاً ضمن نمط أوسع من استهداف أسر المعارضين في الخارج.

وبينما لا تتوافر حتى الآن معلومات رسمية منشورة عن ملفه الطبي أو عن الإجراءات التي اتخذتها إدارة السجن قبل وفاته، فإن بقاء رجل في الرابعة والستين، يعاني مرضاً شديداً في القلب بحسب جهات حقوقية، خلف القضبان لسنوات، ونقله بين سجون متباعدة، يثير أسئلة جدية حول ظروف احتجازه والرعاية الصحية المقدمة إليه.

من معاقبة المعارض إلى معاقبة شقيقه

ألقت السلطات المصرية القبض على محمد علاء الدين عبد العظيم في فبراير 2018، وقررت النيابة حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيقات. وذكرت وسائل إعلام مصرية في ذلك الوقت أن الاتهامات شملت التهكم على مؤسسات الدولة وسب وقذف أحد أفراد الشرطة.

لكن القضية اكتسبت لاحقاً بعداً سياسياً مختلفاً، بعدما وثقتها مؤسسة حرية الفكر والتعبير ضمن ملف عن استهداف أسر المعارضين المقيمين خارج مصر. وبحسب المؤسسة، كان اعتقال شقيق محمد ناصر أحد الأمثلة على انتقال الضغط من المعارض نفسه إلى أفراد أسرته.

وقد اعتبر ناصر آنذاك أن توقيف شقيقه محاولة للضغط عليه وإثناؤه عن نشاطه الإعلامي المعارض، في وقت كان يعمل فيه من خارج مصر ويواصل انتقاد نظام قائد الانقلاب العسكري عبد الفتاح السيسي.

وبحسب منصة "نافذة مصر" نافذة مصر، ظل عبد العظيم يعاني من مرض شديد في القلب طوال سنوات احتجازه، ورغم تقدمه في العمر وحالته الصحية استمر سجنه. كما تحدثت المنصة عن ترحيله خلال العام الماضي إلى الوادي الجديد، معتبرة أن النقل زاد من معاناته الصحية والنفسية، في ظل الترحيلات المتكررة ومشقة جلسات المحاكمة.

وهنا تبرز المفارقة الأشد قسوة: رجل لا يواجه فقط سنوات من الاحتجاز، وإنما يقضي هذه السنوات وهو يعاني مرضاً خطيراً، بينما تستمر الإجراءات القضائية والاحتجاز والترحيل من سجن إلى آخر.

ولا تتوافر حتى الآن معلومات رسمية منشورة تشرح بصورة كاملة أسباب استمرار احتجاز عبد العظيم طوال هذه السنوات، أو تقدم سجلاً طبياً مفصلاً لحالته، أو توضح الإجراءات التي اتخذت لمتابعة مرضه.

أزمة قلبية داخل الزنزانة واستغاثات لم تجد استجابة

قالت منصة "نافذة مصر" إن عبد العظيم تعرض لأزمة قلبية داخل زنزانتة في سجن العنينا شديد الحراسة، وظل على هذه الحال لنحو ساعة ونصف، بينما حاول المعتقلون لفت انتباه إدارة السجن إلى تدهور حالته

وبحسب رواية المنصة، طرق المعتقلون أبواب الزنازين وطلبوا المساعدة، إلا أن استغاثاتهم لم تلق استجابة، قبل أن يفارق عبد العظيم الحياة داخل زنزانتة

هذه الرواية، تثير من خلال تحقيق مستقل، أسئلة خطيرة بشأن مدى سرعة تدخل إدارة السجن في الحالات الطبية الطارئة، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بمعتقل مسن يعاني مسبقاً من مرض شديد في القلب

لكن من المهم في الوقت نفسه التمييز بين ما أعلنته الجهات الحقوقية وبين ما ثبت رسمياً؛ إذ لا توجد حتى الآن معلومات رسمية منشورة عن الدقائق الأخيرة من حياة عبد العظيم، ولا عن مستوى الرعاية الطبية التي كان يتلقاها، ولا عن الإجراءات التي اتخذتها إدارة السجن عند تعرضه للأزمة القلبية

ومن ثم فإن تحديد المسؤولية عن وفاته، أو الجزم بأن الإهمال الطبي كان سبباً مباشراً فيها، يحتاج إلى تحقيق مستقل وشفاف يكشف ظروف وفاته، وسجله الطبي، ووقت طلب المساعدة، ووقت وصول الرعاية الطبية - إن وصلت - والإجراءات التي اتخذتها إدارة السجن

لكن غياب التحقيق المعلن لا يلغي السؤال السياسي والحقوقى الأكبر: لماذا ظل رجل في الرابعة والستين، يعاني مرضاً شديداً في القلب بحسب روايات حقوقية، محتجزاً لسنوات طويلة؟

وفاة شقيق ناصر امتداد لسياسة الانتقام من المعارضين

اعتبر الناشط السياسي المصري المعارض أسامة رشدي، أن وفاة عبد العظيم داخل السجن تمثل جزءاً من سلسلة من الأعمال الانتقامية التي قال إن النظام المصري يمارسها ضد المعارضين المقيمين في الخارج عبر استهداف ذويهم وأفراد أسرهم

وقال رشدي إن استهداف أقارب المعارضين المصريين في الخارج أصبح، بحسب تقديره، أحد أساليب العقاب والانتقام التي تستخدمها السلطة للضغط على أصحاب الرأي، خصوصاً عندما يتعذر الوصول إلى المعارض نفسه أو إسكات نشاطه من الدولة التي يقيم فيها

وأضاف أن وفاة شقيق محمد ناصر، بعد سنوات طويلة من الاحتجاز وفي ظل معاناته من مرض في القلب، تكشف، من وجهة نظره، مدى اتساع دائرة الانتقام، بحيث يدفع أفراد لا علاقة لهم بالنشاط السياسي ثمن مواقف أحد أفراد أسرهم

وأشار رشدي إلى أن حالة محمد علاء الدين عبد العظيم لا ينبغي النظر إليها باعتبارها واقعة منفصلة، وإنما ضمن نمط أوسع من استهداف عائلات المعارضين والإعلاميين المصريين في الخارج

ويرى رشدي أن الرسالة التي تسعى السلطة إلى إيصالها للمعارض الموجود خارج البلاد هي أن "المعارضة من الخارج لن تكون بلا كلفة"، وأن الأسرة يمكن أن تتحول إلى أداة للضغط عليه

وبهذا المعنى، فإن القضية لا تتعلق فقط بمعتقل توفي داخل السجن، وإنما بنمط أوسع من العقاب السياسي الذي يمكن أن ينتقل - بحسب منظمات وناشطين - من الشخص المستهدف إلى أسرته وأقاربه

من محمد ناصر إلى منى الشاذلي

و ضرب رشدي مثلاً آخر بالمعارضة المصرية المقيمة في بريطانيا منى الشاذلي، التي تصاعدت خلال الأشهر الأخيرة قضية احتجاز عدد من أفراد أسرته في مصر

وقال إن ما يحدث مع منى الشاذلي يمثل، في رأيه، نموذجاً صارخاً لما وصفه بـ"العقاب بالوكالة"، مشيراً إلى اعتقال أشقائها وأحد أبناء عمومته، وما تبع ذلك من احتجاز أفراد آخرين من الأسرة، بالتزامن مع استمرار الشاذلي في نشاطها الإعلامي والسياسي من بريطانيا

وكانت مؤسسة دعم القانون والديمقراطية قد قالت في أغسطس 2026 إن خمسة من أفراد عائلة الشاذلي أصبحوا خلال ثلاثة أشهر ضحايا للاعتقال أو الاختفاء القسري؛ إذ قالت إن أشقائها حسن وعيد وإيمان وشيماء يخضعون للحبس الاحتياطي، فيما لا يزال ابن عمها صابر محمد عيد حسن الشاذلي مختفياً منذ 19 مايو

وأشارت المؤسسة إلى أن منى الشاذلي تقيم في بريطانيا منذ أكثر من 20 عاماً، وأن أفراداً من عائلتها تعرضوا للاعتقال بالتزامن مع استمرار نشاطها وانتقاداتها للسلطات المصرية عبر منصات التواصل الاجتماعي

كما قالت المؤسسة إن أجهزة أمنية طلبت من شقيقته إيمان إبلاغ منى بالتوقف عن انتقاد السلطات المصرية ونشر المحتوى المعارض، وفقاً لرواية المؤسسة

ويرى رشدي أن هذه الممارسات تتجاوز مفهوم الاعتقال السياسي التقليدي إلى ما وصفه بـ"القمع العابر للحدود"، حيث لا يقتصر الاستهداف على الشخص المعارض، وإنما يمتد إلى أسرته لإجباره على الصمت أو تخفيف نشاطه

وتأتي هذه القضية في سياق ما تقوله منظمات حقوقية عن حالات متعددة استخدمت فيها السلطات المصرية، بحسب تلك المنظمات، أقارب المعارضين المقيمين في الخارج كوسيلة للضغط

حين يتحول الحبس الإحتياطي إلى عقوبة

تسلط وفاة عبد العظيم الضوء أيضاً على أزمة الحبس الإحتياطي المطول في مصر، فبقاء شخص محتجزاً لنحو ثمانية أعوام من دون حسم نهائي لوضعه القضائي يطرح أسئلة جوهرية حول طبيعة الحبس الإحتياطي وحدوده القانونية

وتزداد حدة هذه الأسئلة في حالة رجل يبلغ 64 عاماً ويعاني، بحسب منصة "نافذة مصر"، من مرض شديد في القلب، خصوصاً مع ما أوردته المنصة بشأن نقله بين سجون متباعدة

وفي سبتمبر 2025، تحدثت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان عن نقل عدد من أقارب إعلاميين ومعارضين إلى سجن المنيا شديد الحراسة، معتبرة عمليات النقل جزءاً من إجراءات عقابية تستهدف المحتجزين وذويهم

ومع وفاة عبد العظيم، يعود سجن المنيا إلى واجهة الجدل بشأن أوضاع المعتقلين المرضى وكبار السن، وبشأن نقل المحتجزين إلى سجون بعيدة عن مناطق إقامتهم، وما يترتب على ذلك من أعباء إضافية على الأسر

كما تفتح الوفاة سؤالاً آخر يتعلق بالحق في الرعاية الصحية داخل السجون، فالمعتقل المريض لا يفقد بسبب احتجازه حقه في العلاج والرعاية، كما أن كبار السن والأمراض المزمنة يفترضان عناية خاصة، ولا سيما في حالات أمراض القلب التي يمكن أن تتحول فيها الدقائق إلى عامل حاسم

ومع ذلك، لا تتوافر حتى الآن معلومات رسمية منشورة عن الملف الطبي لعبد العظيم أو عن الإجراءات التي اتخذتها إدارة السجن بشأن حالته الصحية قبل وفاته، كما لم تعلن السلطات المصرية ملاسبات الوفاة

ولذلك يبقى من الضروري، إذا أريد الوصول إلى الحقيقة، إجراء تحقيق مستقل وشفاف يكشف ظروف الأيام الأخيرة من حياته، وسجله الطبي، وأسباب استمرار احتجازه كل هذه السنوات، ومدى ملاءمة ظروف السجن لحالته الصحية

من الضغط الفردي إلى العقوبة الجماعية

تكتسب وفاة عبد العظيم دلالتها السياسية من ارتباطها بالإعلامي محمد ناصر، الذي يعمل منذ سنوات من خارج مصر ويقدم برنامج "مصر النهاردة" على قناة "مكملين"، التي يظهر البرنامج على منصاتنا باعتباره أحد برامجها الرئيسية التي يقدمها ناصر

وظل ناصر من أبرز الأصوات الإعلامية المعارضة للسلطات المصرية، وواجه خلال السنوات الماضية حملات رسمية وقضائية وإعلامية، شملت اتهامات بالتحريض ونشر أخبار كاذبة ودعاوى قضائية، وصولاً إلى أحكام غيابية بحقه

وفي كانون الأول/ديسمبر 2025، قضت محكمة مصرية بالسجن المؤبد على محمد ناصر وآخرين في قضية اتهمتهم فيها السلطات بتولي قيادة جماعة إرهابية

كما هاجمت الهيئة العامة للاستعلامات المصرية ناصر وقناة "مكملين" في مناسبات سابقة، واتهمتهما بالارتباط بجماعة الإخوان، وذلك في سياق رد رسمي على مقابلة أجراها ناصر مع مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "هيومن رايتس ووتش" عام 2019.

لكن ملاحقة ناصر، وفق منظمات حقوقية، لم تتوقف عند شخصه؛ إذ أصبح شقيقه أحد الأمثلة التي تستشهد بها هذه المنظمات عند الحديث عن انتقال الضغط من المعارض إلى عائلته

وتقول مؤسسة حرية الفكر والتعبير إن اعتقال شقيق ناصر عام 2018 كان جزءاً من نمط أوسع من ملاحقة أسر المعارضين في الخارج، موضحة أن السلطات المصرية لم تكف في حالات أخرى باستهداف المعارض نفسه، بل طالبت الإجراءات أفراد أسرته وأقاربه

وفي حالة منى الشاذلي، قالت مؤسسة دعم القانون والديمقراطية إن خمسة من أفراد أسرتها تعرضوا للاعتقال أو الاختفاء القسري خلال الفترة بين مايو وأغسطس 2026، معتبرة أن ذلك يمثل نموذجاً لما وصفته بـ"القمع العابر للحدود" و"العقاب بالوكالة".

كما نقلت تقارير صحفية عن وقفة تضامنية في بريطانيا شاركت فيها الشاذلي، وحضرها ناشطون تضامناً مع عائلات إعلاميين مصريين معتقلين، فيما قالت الشاذلي إن خمسة من أفراد عائلتها معتقلون

ولا يقتصر هذا النمط، وفق منظمات حقوقية، على الاعتقال، بل قد يشمل الاختفاء القسري والمداهمات والتهديدات والقيود على السفر، بما يجعل الأسرة نفسها جزءاً من دائرة الضغط السياسي

وفي تقرير سابق، وثقت مؤسسة حرية الفكر والتعبير حالات متعددة قالت إنها تعكس استخدام أفراد الأسرة للضغط على معارضين في الخارج، معتبرة أن هذا النوع من الممارسات يضع أقارب المعارضين في دائرة العقاب بسبب نشاط أو مواقف شخص آخر

وتعد منصة "نافذة مصر" من الجهات الحقوقية التي تتابع أوضاع المعتقلين في مصر، وتنشر بيانات وتقارير عن حالات الاحتجاز والوفيات داخل السجون وما تصفه بانتهاكات حقوق المحتجزين

وتقول المؤسسة في تعريفها إنها تعمل على دعم المعتقلين والمضارين وذويهم، ومتابعة أوضاع المحتجزين، وتوثيق الانتهاكات التي تقول إنها تقع داخل أماكن الاحتجاز

وفي قضية عبد العظيم، أعلنت المؤسسة وفاته وقدمت التعازي إلى أسرته وإلى شقيقه محمد ناصر، وربطت بين سنوات احتجازه الطويلة وحالته الصحية وما قالت إنه تعرض له من ترحيلات ومعاملة داخل السجون

ومع أن بعض تفاصيل القضية لا تزال بحاجة إلى توثيق مستقل، فإن وفاة رجل في الرابعة والستين بعد سنوات من الحبس الاحتياطي تعيد إلى الواجهة ملفاً مركباً تتداخل فيه ثلاثة مسارات: الاحتجاز المطول، والرعاية الصحية للمعتقلين، واستهداف أقارب المعارضين المقيمين خارج مصر

وفي نهاية المطاف، فإن السؤال الذي تفرضه وفاة محمد علاء الدين عبد العظيم لا يتعلق فقط بما حدث داخل زنزانتة في سجن المنيا، وإنما بما إذا كان النظام المصري قد جعل من عائلات المعارضين والمعتقلين مساحة إضافية للعقاب والضغط

ويرى أسامة رشدي أن وفاة شقيق محمد ناصر، إلى جانب ما يحدث مع أسرة منى الشاذلي وغيرها من الحالات، تكشف عن "منهج يتعامل مع عائلات المعارضين باعتبارها نقطة ضعف يمكن الضغط من خلالها على أصحاب الرأي"، معتبراً أن استمرار هذا النهج يحول القمع من استهداف فرد إلى "عقوبة تمتد عبر الأسرة، حتى لو كان أفرادها لا علاقة لهم بأي نشاط سياسي".

وبينما تبقى المسؤولية المباشرة عن وفاة عبد العظيم بحاجة إلى تحقيق مستقل، فإن استمرار الاعتقالات المطولة، واستهداف الأقارب وفق روايات منظمات حقوقية، وغياب المعلومات الرسمية الكاملة عن ظروف الوفاة، كلها تجعل القضية اختباراً جديداً لمدى احترام السلطات المصرية لحقوق المحتجزين وأسرهم، ولحدود ما يمكن أن تتحول إليه الخصومة السياسية عندما تمتد من المعارض إلى أقربائه